



لبورصة أبوظبي إلى 771.9 مليار دولار، بتراجع قدره 77.2 مليار دولار تقريبا عن مستويات ما قبل الصراع.

وفرضت بورصتا دبي وأبوظبي في وقت سابق من الشهر حدا أدنى مؤقتا بنسبة خمسة بالمئة على انخفاض أسعار الأوراق المالية المدرجة، وعلقتا التداول يومي الثاني والثالث من مارس آذار في إطار إجراءات أوسع نطاقا للحد من التقلبات والحفاظ على استقرار السوق.

وفي السعودية، صعد المؤشر الرئيسي 0.6%، مدفوعا بارتفاع سهم البنك الأهلي السعودي، أكبر بنك في المملكة من حيث الأصول، بنسبة 1.1%.

وقال الباحث في شركة "بيبرستون" أحمد عسيري إن تباين أداء أسواق الأسهم في منطقة الخليج يزداد لأن الصراع في المنطقة أدى إلى إعادة تقييم سريعة للمخاطر وسط استمرار أحجام التداول الكبيرة.

وأضاف: بينما لا تزال العوامل الأساسية في قطاع الطاقة هي المحرك الرئيسي للسوق، تظهر تحركات الأسعار أن السوق في مفترق طرق مع تعرض ثقة المستثمرين لاختبار بفعل تغير الوضع الأمني في الممرات البحرية الحيوية.

كما تراجع سهم شركة "أرامكو" السعودية للنفط 0.2%. وانخفض المؤشر القطري 1.2% مع خسارة بنك قطر الوطني، أكبر بنك في الخليج من حيث الأصول 2%. وهبط المؤشر في سلطنة عمان 0.7%، ونزل المؤشر في البحرين 1.8%، وخسر المؤشر في الكويت 0.4%. وخارج منطقة الخليج، تراجع مؤشر الأسهم القيادية في

مصر 1.6% مع انخفاض معظم الأسهم المدرجة عليه.